مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثاني – إبريل 2023

# من الصراع إلى التعاون: دراسة في تحليل السياسات السعودية الإيرانية

# From Conflict to Cooperation: A Study in the Analysis of Saudi Iranian Policies

د أشرف محمود سنجر

أستاذ مساعد السياسات الدولية

قسم العلوم السياسية، كلية التجارة

جامعة بورسعيد

هبة الله محسن أبو الوفا

باحثة دكتوراه قسم العلوم السياسية

كلية التجارة، جامعة بورسعيد



| | |
|---|---|
| تاريخ الإرسال | 2023-06-10 |
| تاريخ القبول | 2023-08-02 |
| رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/ | |

**الملخص:**

**أعلنت السعودية وإيران عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد تدخل الصين، وهذه ليست المرة الأولى لعودة العلاقات بينهما، حيث حدثت القطيعة الأولى في أبريل 1988، والثانية في يناير 2016، وبهذا الإعلان تجاوز الطرفان العديد من العقبات للوصول إلى هذا الاتفاق. إن جوهر الصراع بين النظامين السياسيين يختلفان ليس فقط حول القوة الاقتصادية والعسكرية، ولكن يختلفان ويتناقضان أيديولوجيًا نتج عن هذا التباين قدر كبير من عدم الثقة بقى عائقًا كبيرًا على مر تاريخهما إذ خيم على طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية لاسيما منذ الثورة الإسلامية 1979 ولا زال الطابع الصراعي، وبناء على النظريات التي استند إليها البحث في دراسة حالة الرضا وعدم الرضا بين البلدين توصل إلى نتيجة مفادها أن حالة عدم الرضا هي التي تسود العلاقات بين طهران والرياض؛ لذا يبقى الاتفاق الأخير رهين اختبار حقيقي بإجراءات بناء الثقة والقيام بخطوات عملية لحل القضايا الخلافية بين البلدين.**

**الكلمات المفتاحية: السياسات السعودية الإيرانية، سباق التسلح، تحول القوة، السلام الديمقراطي التجارة والصراع، النظرية البنائية.**

**Abstract:**

**Saudi Arabia and Iran announced the restoration of diplomatic relations between them after the intervention of China. This is not the first time that relations between them have returned, as the first rupture occurred in April 1988, and the second in January 2016, and with this announcement, the two parties overcame many obstacles to reach this agreement. The essence of the conflict between the two political systems differs not only on economic and military power, but also differs and contradicts ideologically. This discrepancy resulted in a great deal of mistrust that remained a major obstacle throughout their history, as it clouded the nature of Iranian-Saudi relations, especially since the Islamic Revolution of 1979, and the conflictive character is still there. And based on the theories on which the research was based in studying the state of satisfaction and dissatisfaction between the two countries, it concluded that the state of dissatisfaction prevails in relations between Tehran and Riyadh, so the last agreement remains subject to a real test of confidence-building measures and practical steps to resolve contentious issues between the two countries.**

**Keywords: Saudi-Iranian policies, arms race, power shift, democratic peace, trade and conflict, constructivist theory.**

**مقدمة:**

**المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية – جارتان قويتان – تخوض كلاً منهما صراعًا من أجل الهيمنة الإقليمية ،تتتبع الدولتان الطائفتين الرئيسيتين في الإسلام – إيران مسلمة شيعية ،في حين ترى المملكة العربية السعودية نفسها كقوة سنية إسلامية رائدة – ما أدى إلى تفاقم الخلافات المذهبية في المنطقة ،وقد تصاعد الصراع الإيراني والسعودي خلال العقود الأخيرة بصورة متواترة، وذلك على ضوء التنافس الإقليمي بين الدولتين على المكانة والنفوذ، والذي تجسد في عدد من المواجهات والصراعات المباشرة والغير مباشرة في عدد من الساحات، فلدى الدولتين طموحات للهيمنة، بينما ترمي المملكة العربية السعودية إلى الحفاظ على دورها المركزي والريادي في الإقليم، فإن إيران تبرز كدولة متحدية لهذه المكانة وهذا الدور ،الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذا التنافس.**

**أهمية الدراسة: يكتسب البحث أهميته على ضوء الأهمية الاستراتيجية للإقليم الذي تنتمي إليه الدولتان من حيث الموقع الاستراتيجي بإطلالهما على الخليج العربي، وما يرتبط به من أهمية استراتيجية ترتبط بالنفط الذي يشكل عصب الاقتصاد العالمي ،وتأثير سياسات الدولتين على مجمل الاستقرار في منطقة لها أهميتها السياسية والاستراتيجية لدي القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي ،هذا إلى جانب تصاعد التنافس بين البلدين وصل إلى مواجهات غير مباشرة في أكثر من ساحة إقليمية في العراق ولبنان وسوريا واليمن ومواجهات أقل حدة في ساحات أخري ،وقد عملت الرياض دومًا إلى احتواء تصاعد نفوذ إيران الإقليمي وتهديدها للمصالح العربية بشكل عام والسعودية على وجه الخصوص ،كما تكتسب الدراسة أهميتها كذلك من تعدد جوانب الصراع والمواجهة بين ما هو سياسي وما هو قومي ومذهب مما يجعل المواجهة بين الطرفين شديدة التعقيد والتأثير على مجمل المنطقة واستقرار مجتمعاتها.**

**حدود الدراسة:**

**1- الحد الموضوعي: يتناول دراسة العلاقات الإيرانية السعودية بالاعتماد على أكثر من نظرية في تفسير مؤشرات الرضا وعدم الرضا بين الرياض وطهران، ومنها الاختلاف بين النظم**

السياسية الخلاف المذهبي والأيديولوجي، التفاوت في حجم التبادل التجاري والذي توقف في بعض الأحيان وكذلك تسابق الدولتان في زيادة قدرتهما العسكرية الهجومية والدفاعية وأثر ذلك على حالة التنافس بينهما، وكذلك الخلاف الحدودي وإن كان كلا البلدين لا يتشاركان حدود مباشرة بينهما، ولكن كلهما يطلان على الخليج العربي والذي يتخلفان بشأن تأمينه.

2- الحد المكاني: يشمل النطاق المكاني لدراسة الجمهورية الإيران الإسلامية بالإضافة إلى جغرافيا المملكة العربية السعودية، كما تتداخل علاقات هاتان الدولتان مع دول إقليمية في الشرق الأوسط بداية من اليمن مرورًا بالعراق والبحرين وصولًا إلى سوريا ولبنان.

3- الحد الزماني: يتناول دراسة العلاقات الإيرانية السعودية من عام 1963 إلى عام 2023.

## المنهجية والإطار النظري:

- منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة، وهو كغيره من المناهج العلمية يحدد الإشكالية أو الظاهرة محل البحث؛ من أجل متابعة تفاصيلها، والتعرف على مسبباتها، ومن ثم الانتقال من الأمور الجزئية للأمور الكلية، أو بمعنى آخر من الانتقال من المفهوم الخاص للعام.

- الإطار النظري:

في إطار هذا البحث سوف يتم الاعتماد على أكثر من نظرية كمؤشرات يمكن من خلالها قياس حالتي الرضا وعدم الرضا بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي على النحو التالي:

نظرية تحول القوة تعد واحدة من نظريات العلاقات الدولية التي لاقت قبولًا داخل مجتمع دراسة السياسات الدولية حيث نجحت في إعطاء إجابات لعدد من الظواهر المعقدة التي تواجه صناع السياسة في أوقات السلم والحرب واحتوت على اختبارات تجريبية استطاعت من خلالها تفسير

أسباب الصراع بين الدول ،ووفقًا للرؤية الواقعية للسياسات الدولية كما حددها أورجانيسكى Organski في كتابه(World Politics) الصادر عام 1958، يتمحور الافتراض الأساسي لنظرية تحول القوة حول فكرة مفادها أن تقارب القوة بين الدول غير الراضية على هيكلية نظام القوى سواءًا في النطاق الدولي أو الإقليمي يزيد من احتمالات الحرب والصراع.(سنجر،2009)

وتعتبر نظرية تحول القوة حالة الرضا وتوزيع القوة هما المحددان الحاسمان للسلام أو الحرب، فحسب الرؤية التي قدمها أورجانيسكى والتي قسم من خلالها الدول وفقا لدرجة القوة ودرجة الرضا إلى الدول القوية والراضية ،والدول القوية وغير الراضية ،والدول الضعيفة والراضية والدول الضعيفة وغير الراضية ووفقا لهذه النظرية ،فإن الفئة الثانية التي تتمثل في الدول القوية وغير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار ؛لأن الفئة الأولى (الدول القوية والراضية) ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الذي يخضع لهيمنتها بالأساس ،بينما ترى الدول القوية غير الراضية أنها تمتلك من القوة ما يؤهلها إلى ممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، وفقًا للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، ومن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام أخر ،في حين أن الفئة الثالثة – برغم أنها غير راضية – فإنها تفتقد القدرة على التغيير ، بينما الفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع القائم.(أبو الوفا، 2019)،وقد اعتمد هذا البحث على الإنفاق الدفاعي كمؤشر لحالة التقارب في القوة بين البلدين المتنافسين.

نظرية السلام الديمقراطي (السلام الليبرالي) أبرز روادها الفيلسوف إيمانويل كانط والمنظر السياسي توماس بيني، ينطوي الافتراض الأساسي لنظرية السلام الديمقراطي على أن الدول الديمقراطية لا تخوض حربًا ضد بعضها البعض وقد استطاعت هذه النظرية تفسير حالة السلام الذي شهدها النظام الدولي السلمي نسبيًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة ؛ بسبب عدم وجود حرب بين القوى الكبرى في أعقاب الحروب العالمية حيث اتسم بصعود دول ديمقراطية ذات سيادة، وتبرر النظرية الليبرالية فرضية السلام الديمقراطي بناءًا على أسباب عديدة أولها: تميل الديمقراطيات إلى أن تكون أكثر ازدهارًا واقتصاديًا ولابد من فرض السلام للحافظ على هذا التقدم لكي يسير الاستقرار داخليًا وخارجيًا وتنمية الدولة جنبًا إلى جنب وثانيها: تبين أن الاختلافات في

السمات الوطنية، مثل النظام الحكومي والأيديولوجية، لها تأثير كبير على احتمالية نشوب حرب حيث تميل الدول ذات الأيديولوجية والقيم المتطابقة إلى الثقة ببعضها البعض وتشكيل التعاون من المرجح أن يتم التقليل من سوء التفاهم المعضلة الأمنية بين كلتا الدولتين ؛ لأن كلاً منهما لديها نظرة ثاقبة لكيفية استخدام الأخرى لسلطتها، والعكس صحيح بمعني إن الاختلافات بين أيديولوجيات دولتين، تجعل توقعات تحرك الطرف الآخر بشأن كيفية ممارسة قوتهما العسكرية هو أمر أكثر صعوبة مما يزيد من حدة التوتر، كما تزداد احتمالية اندلاع الحرب بين الدولتين(Tjandra,2018)، ثالثها: أن قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلاً كالدول غير الديمقراطية؛ لأن قرار الحرب في الدول الديمقراطية لابد أن يمر عبر مؤسسات التشريع في الدولة، وهذا من شأنه أن يعقد قرار الحرب، أما قرار الحرب في الدول الديكتاتورية فلا يحتاج إلا إلى قرار من رأس الدولة، رابعها: أن الدول الديمقراطية تمتلك آليات تمكنها من معالجة مشاكلها الداخلية فإنها كذلك ستستعمل آلياتها الديمقراطية في معالجة قضاياها الخارجية(Placekk,2012) .

النظرية البنائية (Constructivism) يرتكز مفهومها بشكل أساسي على الوعي الإنساني والدور الذي يلعبه في الشؤون الدولية، بعكس النظريات الأخرى وخاصة الواقعية الجديدة التي تركز على الجانب المادي وعلى كيفية توزع القوة من عسكرية وقدرات اقتصادية في فهم وتحليل سلوك الدول. البنائيون يرفضون هذا التفسير المادي الحصري، ويعتبرون أن أهم عنصر في العلاقات الدولية هو اجتماعي وليس مادي، أي أن عالمنا بالنسبة للبنائية مكون اجتماعي في المقام الأول، يعتبر ألكسندر ويندت "Alexander Wendt" أهم من أسهم في تطوير المنظور البنائي باعتبار أن عملية التفاعل بين الدول هي التي تحدد الهويات وتخلق المصالح (Mengshu,2020) ،بمعنى أخر تتناول النظرية البنائية العلاقات الدولية من خلال تركيزها على الجوانب الاجتماعية للعلاقات الدولية، ومن خلال النظر إلى العلاقات الدولية على أنها بناءات اجتماعية للأفكار والثقافات والقواعد والمعايير، وللغة دور كبير في تكوينها كما تعتبر الهوية الثقافية عنصرًا مهمًا في السياسة الدولية كما في السياسات الداخلية للدول حسب البنائيون عنصر "الهوية" له أسبقية وجودية على عنصر "المصالح" فلا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد

حتى يعرف من يكون، ذلك أن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها ومن ثم تميل الدول ذات الهوية والأفكار المتطابقة إلى الثقة ببعضها البعض وتشكيل التعاون. (دريسي،2021 )

وفيما يتعلق بنظرية التجارة والصراع (The Trade and Conflict)، يعتبر بولاتشيك (1978) أول من قام بتحليل العلاقة بين التجارة والمسافة السياسية وكذلك دراسة تأثير التجارة على الصراع. (Armstrong,2010) ،تعد نظرية التجارة والصراع من النظريات المهمة في العلاقات الدولية التي جاءت لتفسير بعض الظواهر التي أخذت تميز العلاقات الدولية في عالم أولوياته اقتصادية أكثر منها عسكرية(عديلة،2016) ، وحسب هذه النظرية فإن الاعتماد المتبادل الذي تم إنشائه بين شريكين تجاريين كافٍ لرفع تكاليف الصراع بينهما وبالتالي تقل احتمالات الصراع(Polachek, 1980) فحسب الفكر الليبرالي تتأثر التدفقات التجارية بشكل كبير بعلاقات الصداقة والعداوة السياسية الواسعة بين الدول فهناك علاقة إيجابية بين التجارة والتعاون في كلا الاتجاهين: التجارة تعزز السلام والسلام يعزز التجارة(Armstrong,2010)، وعلى العكس من ذلك كلما تنخفض مستويات التفاعل والتبادل ويمكن أن تؤدي إلى زيادة التنافس والصراع وهي الحالة النقيضة للاعتماد المتبادل.(عطوان ،الموسوي، 2022)

نظرية سباق التسلح، يعد سباق التسلح أحد أشكال التعبير للسياسة الخارجية للدولة نتيجة لسعي الدولة لتحقيق الأمن في مواجهة الدول المعادية، يعرف محمد السيد سليم سباق التسلح بأنه: موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى(سليم،1998) ،ويعرفه كولن جراي بأنه: طرفان أو أكثر يرون أنفسهم في علاقة عدائية حيث يعملون علي زيادة وتحسين قدراتهم العسكرية بوتيرة سريعة، مع إعادة تنظيم أوضاعهم العسكرية مع الاهتمام العام بالسلوك العسكري والسياسي الماضي والحالي والمتوقع للأطراف الأخرى، بمعني أن الدول لا تذهب باتجاه الحرب لمجرد التسلح، ولكن تسلح الدول بالتسليح المضاد بشكل تنافسي يمكن أن يزيد من احتمالات الصراع (Gray,1993) ،فعلى سبيل المثال عندما تزيد الدولة "أ" قوتها العسكرية ، إما

لأغراض دفاعية أو هجومية في محاول لتغيير ميزان القوة لصالحها، ومن جانبها قد تعتبر الدولة "ب" هذا التسلح بمثابة تهديد بالتالي تبدأ هي الأخرى في زيادة تسليحها.(Pramono,2018) ،بالإضافة إلى المؤشرات العسكرية الأساسية كالنفقات العسكرية وحجم الأسلحة والقوات المسلحة للدول ،يعتبر العبء الدفاعي مؤشرًا مهمًا ،ومن ثم يمكن اعتبار حالة سباق التسلح مؤشرًا لعدم الرضا عن مكانة الدولة في النظام الدولي أو الإقليمي.(Singer,2008)

وبناء على تلك النظريات يمكن صياغة تساؤلات عديدة:

- هل التقارب في القوة بين إيران والسعودية يزيد من احتمالات الصراع؟
- هل أدى اختلاف النظامين السياسيين في طهران والرياض إلى زيادة حدة التنافس والصراع؟
- هل لعبت التباين الأيديولوجي والثقافي دورًا في زيادة حدة الصراع بين إيران والسعودية؟
- هل زيادة النمو التجاري بين إيران والسعودية يقلل من التنافس والصراع؟
- هل سباق التسلح الدائر بين إيران والسعودية يزيد من احتمالات الصراع؟

## أولًا: نظرة تاريخية على العلاقات السعودية وإيران

تاريخيًا شهدت العلاقات تفاعلات متنوعة تراوحت بين التعاون والصراع، بدأت العلاقات الرسمية بين البلدين في العام 1929 ،لكن مثلت الثورة الإسلامية عام 1979 انقلابًا في مفهوم العلاقات السعودية الإيرانية التي تحولت من التحالف مع شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى الصدام مع مرشد الثورة الخميني ووقفت الرياض إلى جانب العراق في حربه ضد إيران، وكان لهذا الموقف ثمنه السياسي في إثارة الاضطرابات التي كانت السعودية تتهم إيران دائما بالوقوف وراءها ،وشكلت مواسم الحج مزيدًا من التوتر حيث تعتبر أحداث مكة أغسطس 1987 والتي خرج فيها الحجاج الإيرانيون بمظاهرات مؤيدة للثورة الإسلامية منعطفًا مهمًا في العلاقة بين البلدين ترتب عليه قطع العلاقات بينهما بعدما نتج عنها العديد من الضحايا وأدت لإضرام النيران في السفارة السعودية في طهران ،ومن ثم قطعت العلاقات بينهما، وقد زاد من حدة هذا الخلاف دعم السعودية للعراق في الحرب العراقية الإيرانية حتى نهاية تلك الحرب في عام 1988 ،واستم الانقطاع في العلاقات حتى

العام 1991، ومن ثم أخذت العلاقات بين البلدين شكلًا من أشكال الصراع الحاد في ظل اتهام إيران بالعمل على تصدير الثورة الإسلامية للخارج.(زعلوك، 2022)

بينما سادت فترة التسعينات هدوءً نسبيًا في العلاقات على عكس الثمانينات، ووصفت بأنها الفترة الذهبية في العلاقات، وذلك مع وصول رؤساء إصلاحيين في الحكم منذ عهد الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي الذي زار السعودية عام 1997 في أرفع زيارة لمسئول إيراني منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وفي المقابل من ذلك حضر الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك القمة الإسلامية في العاصمة طهران،ولم تقف العلاقات على زيارة خاتمي الرياض، بل وقعت الدولتان اتفاقية أمنية في 2001 ،تبعها زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز إلى إيران في أرفع زيارة لمسؤول سعودي لإيران، ولم تسجل في تلك الفترة أي اتهامات أو خلافات أو توترات واضحة بين البلدين سوى حادث تفجير أبراج الخبر في العام 1996.( زعلوك،2022)

وقد كان غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام 2003 نقطة تحول في التنافس السعودي الإيراني وفي العلاقات الطائفية في جميع أنحاء المنطقة، حيث زادت المخاوف السعودية من تداعيات سقوط نظام صدام حسين وهو ما تحقق حيث سيطرة على العراق حكومات يقودها الشيعة الذين يرتبطون بعلاقات قوية مع طهران، بدأت تحذيرات "الهلال الشيعي" تترسخ، وازدادت المخاوف من تنامي النفوذ الإيراني في المناطق السنية حتى خارج حدود العراق، وهو ما حذر آنذاك منه في عام 2008 العاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين. (Wastnidge, Mabon,2022)

مع بداية أحداث الربيع العربي وخوفًا من انتقال موجه الاحتجاجات إلى منطقة الخليج العربي أرسلت المملكة العربية السعودية قوات لمساعدة البحرين على مواجهة الاحتجاجات،وقد اتهمت دول الخليج طهران بإثارة العنف والعمل على زعزعة أمن المنطقة ،كما كانت المملكة العربية السعودية الداعم الرئيسي للقوات السنية التي تقاتل نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا ،اتهمت الرياض الأسد بـ "الإبادة الجماعية" وإيران بأنها "قوة احتلال" ،بينما اتهمت طهران الرياض بدعم "الإرهاب السني" ،وفي مارس 2015 ، بدأت المملكة العربية السعودية حملة عسكرية في اليمن

لمنع الحوثيين المتحالفين مع إيران من تولي السلطة حيث اتهمت الرياض إيران باستخدام الميليشيا لشن انقلاب(Reuters,2016) ،وفي تطور جديد للصراع القائم بين البلدين، أعلنت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران على لسان وزير الخارجية عادل الجبير وإمهال البعثة الدبلوماسية الإيرانية 48 ساعة لمغادرة المملكة، على خلفية "عرقلة السلطات الإيرانية مغادرة البعثة السعودية" وما تعرضت له منشآت المملكة في إيران بعد إقدام الرياض على إعدام رجل دين شيعي.(Chulov,2016) لكن مع الاتفاق إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة أخرى بعد الوساطة الصينية في مارس 2023، وربط هذه العودة بفترة انتقالية مدتها شهرين، يواجه هذا الاتفاق تحديات عديدة بعضها مرتبط بالداخل في البلدين وبعضها له بعد إقليمي ودولي، فما بين السعودية وإيران قضايا صراعية كبيرة ومتشابكة ومعقدة لاسيما مع وجود خلافات جذرية في العديد من الملفات مثل النفط الغاز، الحدود البحرية، المذهب الديني، مضيق هرمز، أمن الخليج، التنافس الإقليمي بين الدولتين والحرب الباردة المستمرة بينهما منذ قيام الثورة في إيران عام 1979.(Marks,2023)

## ثانيًا: القضايا الخلافية بين إيران والمملكة السعودية:

يختلط ما هو سياسي بما هو ديني عند الحديث عن العلاقات السعودية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية بهويتها الشيعية الإثني عشرية، هناك عدة ملفات كبرى محل خلاف بين البلدين تتفرع منها جملة من القضايا العامة، أول هذه الملفات الهامة هو الملف الديني المذهبي، والثاني متعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي، والملف الثالث العلاقة مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الملف النووي الإيراني وأخيرا ملف النفط ضمن منظمة أوبك، وهو جانب من السياسات المتعلقة بالتسعير وكميات الإنتاج. ويرتبط هذا الملف بطبيعة التطورات المتعلقة بالملفات الثلاثة السابقة، وعادة إذا ما حصل توتر بين البلدين حول أحد الملفات سرعان ما يلقي بظلاله على مجمل العلاقات بين البلدين ويمكن من خلال هذه القضايا قياس حالة الرضا وعدم الرضا بين البلدين وذلك على النحو التالي:

**1. الخلاف المذهبي والأيديولوجي:**

**إن العلاقة بين إيران والسعودية خلال الحقبة البهلوية كانت تتسم بالتنافس السياسي في بعض مراحلها ولكن ظل ذلك التنافس في نطاقه السياسي بعيدًا من إقحام الدين أو المذهب "الإسلام السياسي" إلا أن الأمر شهد تحولًا كبيرًا بعد ثورة 1979 إذ استخدمت طهران تلك الأساليب غير المباشرة في تنافسها وصراعها مع دول المنطقة العربية والسعودية على وجه الخصوص (السلمي،2016) ،وقد انعكس هذا الخلاف السياسي والمذهبي في الخريطة الأوسع للشرق الأوسط وخاصة في البلدين ذات الوجود الشيعي بذلك أصبح لطهران اليد الطولى في العراق بالحضور المذهبي والسياسي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، وفي لبنان عبر دعم حزب الله مرورًا بموقف إيران من تطورات التحركات في البحرين وسوريا في سياق ما يعرف بحركات الربيع العربي وأخيرًا الأزمة اليمنية ودعم الحوثيين.( Mousavian ,Sager,2019) وفي التنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي: تاريخيًا تعتبر المملكة العربية السعودية، وهي موطنًا لمولد الإسلام، وزعيمة العالم الإسلامي، ومع ذلك تم تحدي هذا في عام 1979 من قبل الثورة الإسلامية في إيران التي خلقت نوعًا جديدًا من نظم الحكم الديني – الثيوقراطي – وعملت بشكل واضح على تصدير هذا النموذج إلى خارج حدوده باعتبارها دوله تتبنى تعاليم الإسلام. (Marcus,2017)**

**2. الاختلاف بين النظامين السياسيين:**

**يختلف النظام الملكي في المملكة العربية السعودية عن بقية الأنظمة الملكية في العالم كونه ملكي مطلق حيث ترتكز السلطات الثلاث بيد الملك الذي يتولوه الأخوة من أبناء عبد العزيز حسب ترتيب أعمارهم، في ظل انعدام وجود أي أحزاب أو اتحادات أو جمعيات سياسية، وتستند طبيعة نظام الحكم في المملكة إلى النظام الأساسي الذي تم إصداره في 1992 في أعقاب دعواتٍ عديدة طالبت بالإصلاح السياسي، ويتكون النظام السياسي للحكم، الذي ينظر إليه باعتباره بديلاً عن الدستور، من 83 مادة، حيث قامت بصياغته لجنة خاصة تم تشكيلها على يد الملك ووزير الداخلية في ذلك الوقت، وتستند هذه المواد إلى أحكام الشريعة الإسلامية حيث تم وصف القرآن والسنة بأنهما "المصدر الأساسي" للحكم، ويأتي الملك على رأس هرم السلطة، فهو الملك ورئيس**

الوزراء والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، كما يجمع الملك بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحظى المراسيم الملكية بمكانة أعلى من القرارات القضائية والإدارية، إذ يستطيع الملك إصدار مرسوم ملكي لنقض أي قرار آخر، وبحسب المادة 44 من النظام الأساسي، يعتبر الملك الحكم الفاصل بين السلطات الثلاث في البلاد، كما تهيمن العائلة المالكة على الحكومة، وإلى جانب الملك ذي الصلاحيات الواسعة، يشارك عدد بسيط من أبناء العائلة المالكة المؤثرين ومجلس هيئة كبار علماء الدين في صنع القرارات السياسية، ويحظى علماء الدين بسلطةٍ واسعةٍ على مستوى الشؤون الداخلية. (خير الله،2008)

كما يختلف نظام الجمهورية الإسلامي في إيران عن باقي نظم الجمهورية، فمن مسماه يجمع بين عناصر الديمقراطية والحكم الديني (أبو الوفا ،2020)، فهناك شبكة من المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة تؤثر على بعضها البعض في هيكل السلطة للحكومة، حسب هيكلية هذا النظام، فإن المؤسسات الدستورية المكونة له منها ما يقع ضمن السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) ومنها مؤسسات مستقلة عن هذه السلطات الثلاث(الطائي،2023) ،وقد حدد الدستور الإيراني هيكلية وصلاحيات هذه المؤسسات وحدد وظائفها بشكل لا يتقاطع مع بعضها الآخر، وفي الحالات التي قد تتقاطع معها هذه الصلاحيات فإن حل الإشكالية التي قد تنشأ بين هذه المؤسسات توكل إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتولى حسم هذه المسالة باعتباره أعلى سلطة رسمية سياسية ودينية وهيكلية داخل النظام السياسي الإيراني.(العبيدي،2008)،يتضح من خلال هذه القراءة السريعة التباين والخلاف لطبيعة النظامين الحاكمين في إيران والسعودية.

**3. أمن الخليج والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

بالرغم من عدم وجود حدود مباشرة بين إيران والسعودية ،لكن إطلال الدولتين على الخليج العربي كان سببًا في حالة من الصراع لاسيما بسبب الحضور الأمريكي بدعوى تأمين الخليج العربي في مشهد العلاقة بين السعودية وإيران ، فإيران ترى أن العلاقة التي تربط بين الرياض وواشنطن موجهة ضدها ،ويتضمن هذا أيضًا تباين الرؤى الايرانية والخليجية والسعودية خاصة بشأن قضية أمن الخليج (العريض،2018) ،وتطالب إيران بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقًا من أن أمن الخليج هو مسئولية دولة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية

دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي عاملاً مهمًا لضمان أمن الممر المائي وأمن دولها. (الجازي،2014)

4. سباق التسلح بين السعودية وإيران:

تنطلق الدوافع الإيرانية للتسلح من عدة عوامل استراتيجية، يأتي في مقدمتها كون إيران قوة إقليمية بارزة في عدة أقاليم، كالخليج العربي، وآسيا الوسطى والقوقاز، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي (أبو الوفا، 2020)، ووفقًا لدراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فقد نجحت إيران، بالرغم من العقوبات المفروضة عليها، في الحصول على مكاسب استراتيجية أكبر من السعودية من حيث قدرتها على التصنيع محليًا، وبالرغم من الفرق الكبير بين البلدين في الثراء، وإنفاق السعودية مليارات الدولارات على أحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا ولاسيما الأمريكية منها، حيث لم تمنع هذه التكنولوجيا الغربية المتطورة هجمات الصواريخ والطائرات المسيرة على منشآت السعودية النفطية في سبتمبر 2019.

وقد كانت هجمات المسيرات على المنشآت النفطية السعودية بمثابة إنذار للحكومة واستيعاب الدفاعات الجوية التي تمدها بها الولايات المتحدة، لم تستطع حماية البلاد من استهدافها بأسلحة غير متقدمة تكنولوجيا(Gardner,2020) ، وهو ما دفع الرياض إلى الاتجاه شرقًا لطلب المساعدة الصينية في تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، والذي يعتبر نقطة تحول ليس فقط من وجهة نظر المساعدات العسكرية الصينية للمملكة، ولكن من حيث سباق التسلح بين دول الشرق الأوسط جميعًا.(Malsin,2021) ،ففي مجال الصواريخ تميل الكفة لصالح طهران عن السعودية وفي محاولة لتعويض ضعف قوتها الجوية – حيث يعتمد أسطولها الجوي على طائرات أغلبها منذ عهد الشاه –بنت طهرات قوات صاروخية يمكنها مهاجمة أهداف في جميع أنحاء الخليج.(Cordesman,2014) ،بينما تمكنت المملكة العربية السعودية من العمل بثبات لتحسين قدراتها الهجومية بعيدة المدى من خلال جلب 91 طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة و 15 من المملكة المتحدة إلى سلاحها الجوي، وكذلك تم شراء أنظمة دفاع جوي ضد الصواريخ الباليستية (Safaei,2022)، وخاصة أن إيران لم تنجح فقط في تحدي العقوبات الصارمة بصناعتها العسكرية لاسيما في مجال الصواريخ ، بل نجحت أيضًا في تطوير المسيرات وسعت لانتشارها بين كثير من وكلائها الإقليميين، حيث صدرت طائرات من دون طيار إلى حلفائها الحوثيين في اليمن،

ووكلائها في سوريا والعراق، وإلى "حزب الله" في لبنان(Katzman,2020) ،وعلى الرغم من ذلك ظل الانفاق الدفاعي والعسكري السعودي متخطيًا الانفاق الإيراني كما هو موضح بالشكل رقم (1) في محاولة من الرياض لحماية مصالحها ومواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد.

الشكل (1) الانفاق الدفاعي السعودي والإيراني

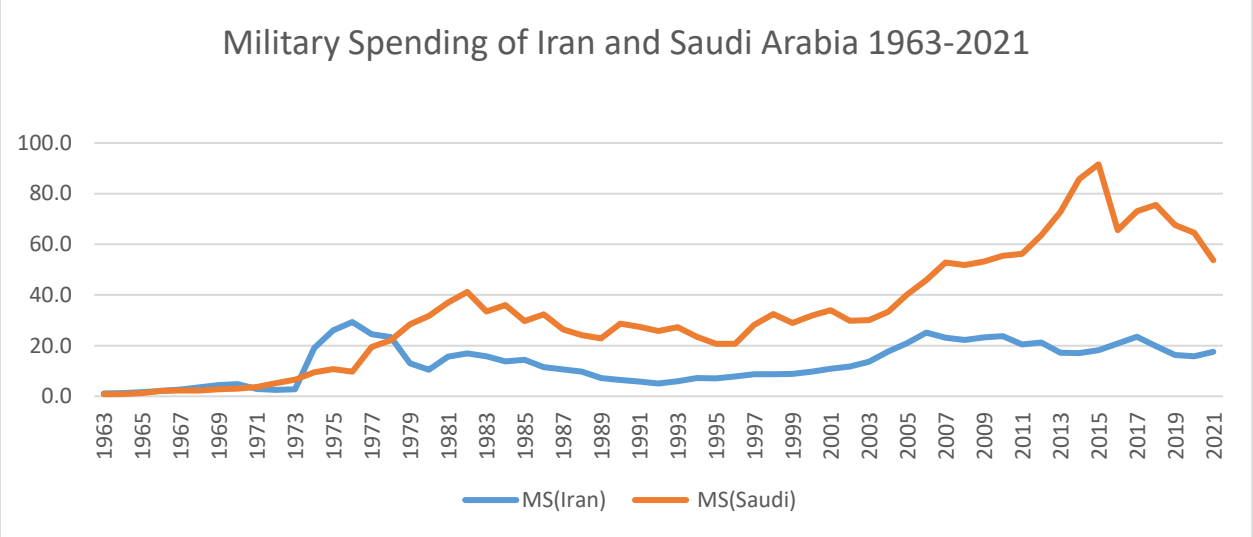


- **Reference: https://sipri.org/databases/milex**

**The SIPRI Military Expenditure Database Figures are in US $B., at constant 2021 prices.**

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني لم تخف السعودية مخاوفها بشأنه رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنه الرياض، فمما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين: الأولى: اخلال موازين القوى بمعنى أنه في حالة امتلاك طهران لقدرات نووية سوف يعوضها التفوق أو الهيمنة السعودية عسكريًا واقتصاديًا، أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة(كشك،2005)، ومن جانبها حيث أبدت السعودية رغبتها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود النووي وبأنها غير مهتمة بتحويل التكنولوجيا النووية إلى الاستخدام العسكري، إلا أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أعلن صراحة بأن بلاده ستطور أسلحة نووية إن فعلت طهران ذلك.(Gilinsky ,Sokolski,2019)

**العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية:**

**بحكم علاقات الجوار، والعلاقات التاريخية الممتدة، كان هناك المعاملات التجارية والاقتصادية بين البلدين، أبرزها تدفق الإيرانيين نحو المملكة العربية السعودية؛ لأداء مناسك الحج والعمرة، وهو نشاط ممتد على مدار العام ،وظلت التجارة بين البلدين جسرا مهماً لتبادل السلع، خاصة السجاد والمواد العطرية وبعض الأغذية ؛لذا كان من المفترض أن يمثل تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين طهران والرياض أحد أهم عوامل استقرار العلاقات بين البلدين في باقي المجالات الأخرى ،ولكن كان تطور علاقات الدولتين بالعالم الخارجي قد فرض أوضاعًا جديدة أدت إلى تغير في اتجاهات التجارة حيث ظل النشاط التجاري بينهما رهين القرارات السياسية حيث توقف بعد قطع العلاقات السياسية بين البلدين في العام 2015، وبشكل عام كان الميزان التجاري لصالح السعودية حيث تواجه طهران عقوبات دولية تجبرها في بعض الأحايين اللجوء إلى دول جوراها لسد احتياجاتها من بعض الخامات أو المنتجات.**

**كما يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن التبادل التجاري بشكل عام يتسم بالضعف نظرًا للخلافات والتباين في المواقف والمصالح، وهو ما تؤكده نظرية الصراع والتجارة حيث حرصت كل دولة على عدم استفادة الطرف الاخر اقتصاديًا وتحقيق منافع على حساب الدولة الأخرى، وهو ما يتجلى من خلال الشكل رقم (2) والذي يوضح أن حجم التبادل بين طهران والرياض على مدار السنوات منذ 1963 قد تخطى المليار دولار في أفضل حالاته لكن إمكانيات البلدين الاقتصادية كبيرة، ومع الحديث عن عودة العلاقات بين السعودية وإيران يتوقع أن لا يقتصر تأثيرها على الناحية السياسية والدبلوماسية، فالبعد الاقتصادي قد يكون الأبرز والأسرع تأثيرًا.**

الشكل (2) التبادل التجاري بين إيران والسعودية

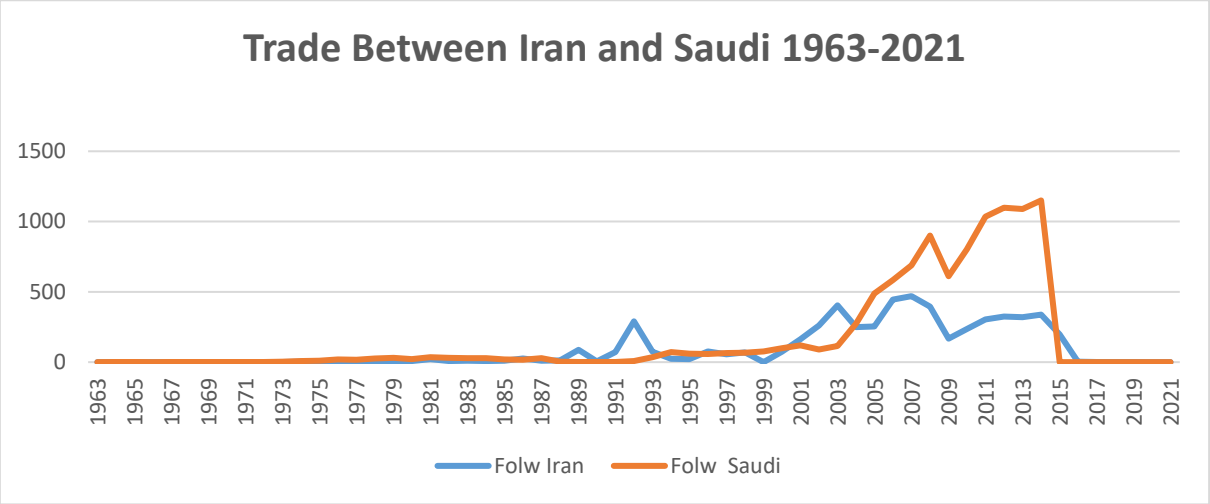


- **Reference: https://data.imf.org/regular.aspx?key=61726508**

## ثالثًا: استراتيجية المواجهة بين إيران والسعودية

إن الصراع في منطقة الشرق الأوسط ما هو إلا حرب باردة إقليمية تتنافس فيها إيران والمملكة العربية السعودية على القوة والنفوذ، حاولت كلًا منهما محاصرة الأخرى لكن دون الوصول إلى مواجهة مباشرة ،ففي حين سعت المملكة العربية السعودية إلى حشد الدعم بين الدول الإسلامية ضد إيران خصمها اللدود وتطالب بـ "الحزم" إزاء السياسات الإيرانية في المنطقة والتي اعتبرتها المملكة السعودية سبب تصاعد التوترات الإقليمية (Harissi,2019) في المعسكر الموالي للسعودية ،هناك ممثلون سنيون آخرون في الخليج كالإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين ،وكذلك مصر والأردن ،بينما في المعسكر الإيراني هناك الحكومة السورية ونظام الأسد، وحزب الله المتمركز في لبنان ،وكذلك الحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة وكذلك بعض المليشيات العراقية المسلحة كالحشد الشعبي ،والحوثيون في اليمن.(Marcus,2017)

وفي إطار الإستراتيجية الإيرانية سعت طهران على الدوام إلى التوسع في المنطقة ،وباتت مؤثرة بقوة في عواصم عربية تاريخية هي بغداد ودمشق وصنعاء وبيروت وأصبح لها نفوذًا واسعًا ،لكن يواجه نفوذها المتزايد عوامل داخلية واقتصادية تعوق التوسع إضافة للعقوبات الأمريكية التي أثبتت التجربة أنها لا تحد من الطموحات الإقليمية الإيرانية وتصاعد دورها كمنافس إقليمي ،وقد مثل الربيع العربي فرصة جديدة لطهران بعد انشغال الدول العربية في قضاياها المحلية ووصول

موجة التظاهرات للبحرين ،اعتبرت إيران نفسها مدافعًا عن شيعة البحرين والإصلاح السياسي في البلد الملكي الذي تحكمه عائلة سنية وانتقدت الحكومة الإيرانية تدخل السعودية في المنامة، وفي اليمن دعمت حركة الحوثيين ذات التوجه الشيعي وخاصة بعد سقوط نظام صالح وأصبحت الحركة المدعومة من طهران القوة هي المسيطرة على الدولة اليمنية ،لكن الدعم الأبرز من قبل طهران كان عبر الحرس الثوري الإيراني الذي ساند نظام الأسد في معركته ضد المعارضة السنية المدعومة من السعودية.( مابون ،ويستندج،2020)

وما زاد من حدة الصراع هو تعارض الاحتياجات الأمنية وشعور كل من إيران والمملكة العربية السعودية بالمحاصرة حيث تشعر إيران بالتهديد المستمر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلًا عن أنها محاصرة بقواعد عسكرية أمريكية ومناطق نفوذ في العراق والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا وأفغانستان، وبدورها ترد إيران بتوسيع مناطق نفوذها لا سيما من خلال نشر ميليشيات مسلحة في الدول العربية مما يؤدي إلى "محاصرة" أو تطويق السعودية باعتبارها المنافس الرئيسي لإيران وحليف استراتيجي للولايات المتحدة – في العراق وسوريا ولبنان واليمن– فإيران والسعودية عالقتان في هذه المعضلة الأمنية فاختارا استراتيجية التصعيد لحلها. (فريحات،2020)

إلى جانب المواجهات غير المباشرة حاولت إيران زعزعة النظام السعودي من الداخل عبر دعم الشيعة القاطنين في المحافظات الشرقية السعودية، فهذه المنطقة الشرقية تحمل أهمية حيوية لأمن النظام السعودي الاقتصادي؛ وذلك لأن الموارد النفطية السعودية تقع في المنطقة الشرقية الساحلية من الخليج ومعظم سكانها من الشيعة، والموجة الثورية التي تروج لها إيران أن تطيح بالأنظمة التي يكثر فيها الشيعة (الكويت ،والإمارات العربية المتحدة ،والبحرين) المتحالفة مع السعودية ،وبذلك يمكن لإيران أن تؤدي إلى حرمان النظام السعودي من عائدات النفط ،من خلال تغذية الأفكار الانفصالية في المحافظات الشرقية من البلاد(أجار،2019) ،وكذلك تتهم إيران المملكة العربية السعودية بدعم السنة في المحافظات الحدودية الإيرانية وحملتها مسئولية عدد من الهجمات التي تبنتها بعض الجماعات السنية ،وهو ما عبر عنه صراحة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي ووزير الدفاع، في 3 مايو 2017 عن تبني بلاده توجه جديد في صراعها مع إيران قائلاً ،لن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية بل سنعمل لكي تكون المعركة لديهم في إيران".(الدخيل،2017)

ولكن مع الحديث عن استئناف العلاقات بين البلدين المتنافسين من غير المحتمل أن يحدث استئناف العلاقات السعودية الإيرانية تغييرًا مؤثرًا على المعادلة الإقليمية، أو على الدور الأمريكي الأمني والاقتصادي في الشرق الأوسط، لكنه في الوقت ذاته يمثل تحديًا للوسيط الصيني في ضمان الاتفاق دون الغرق في التفاصيل الدقيقة والتحديات المعقدة التي تتسم بها بيئة المنطقة، ومن شأن التطبيع بين الدولتين أن يُهدئ نسبياً من التوترات في المشهد العراقي وقد يمهد لحل الأزمة اليمنية سلميًا وهو ما بدت ارهاصاته في استمرار الهدنة وتبادل الأسرى بين الجهات المتحاربة، وفي المشهد السوري بدى جليًا في عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وحضور القمة في المملكة العربية السعودية، وبدت في الأفق الحديث عن عودة العلاقات بين دول عربية أخرى إلى تطبيع علاقاتها مع إيران وعلى رأسها مصر؛ نظراً لأن لكل دولة معادلتها الخاصة وموقفها المحدد سلفاً تجاه إيران. كما أن هناك إدراك بأنه من المبكر الجزم بمآلات الاتفاق بين الدولتين بالرغم من المساعي التي تدفع لإنجاح العلاقات خاصة وأن الرسائل المتبادلة بين الدولتين توحي بأن هناك خطوات قادمة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية، مع الأنباء عن دعوة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة الرياض. (Strategiecs,2023)

## رابعًا: نتائج الدراسة

يمثل الخلاف السعودي الإيراني في كل قضية مؤشرًا لاحتمالية تصاعد الصراع بين القوتين، وشكلاً جديدًا من أشكال المواجهة؛ إلا أنه وبالوقت ذاته يعد نتيجة طبيعية ومتوقعة لثوابت السياستين الإيرانية والسعودية وتطورهما في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية وما استتبعته من أدوات جديدة وفاعلية مختلفة لكلا القوتين، فبقدر ما يشكله هذا الصراع من مخاطر محتملة على أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بأكمله إلا أن الدولتين حاولت إدارة خلافاتهما بطريقة تحمل معها فرصًا كامنة لإعادة تحسين تموضعهما على مستوى المنطقة، وتلافي أخطاء ارتكبت على مر عقود ضمن هذا التنافس والذي قد يتحول إلى صراع مع كل أزمة.

حكم عدم الرضا والتنافس معظم تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية، ولا تكاد ساحة من ساحات النفوذ والتأثير السعودي يخلو من حضور إيراني مقابل له ومنافس، ويأخذ هذا التنافس زخمه الكبير في المنطقة العربية منذ عام 2005، حيث تصاعدت حدة المنافسة ممثلة في الصراع

المحوري للمقاومة والاعتدال وقد أخذ هذا الصراع أبعادا جديدة على أكثر من صعيد ولكن وصل صانع القرار السعودي إلى قناعة بأن سياسة المواجهة غير المباشرة مع طهران باتت غير مجدية لذا يعد الاتفاق نتاج قناعة الرياض وطهران بأن الصراع بينهما بات يتعارض مع مصالحهما، فالسعودية ترغب في إنجاح رؤية 2030 وإعادة الوضع إقليميًا، أما إيران فترغب في مواجهة موجة الاضطرابات الداخلية والعقوبات الخارجية التي بات تأثيرهما كبيرًا وصعب لدرجة تهديد شرعية النظام، كما أن المكاسب المنتظرة من السلام أكبر بكثير من المخاطر الناجمة عن استمرار العداء للجانبين السعودي والإيراني بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية والسياسية.

فيما يتعلق بالتساؤل الأول الذي آثاره البحث وهو: هل التقارب في القوة بين إيران والسعودية يزيد من احتمالات الصراع؟ فطبقًا لنظرية تحول القوة وقد استند هذا البحث إلى الانفاق الدفاعي لقياس التقارب بين البلدين، فإن العلاقات الإيرانية السعودية تزداد توترًا مع اقتراب أو تساوي القوة بين البلدين وهو ما حدث فعليًا في ثمانيات القرن الماضي ، ولكن مع تجاوز السعودية في القوة العسكرية إيران التي قد انهكتها حربها والتي استمرت ثماني سنوات مع العراق ،وفي حين كانت الرياض تشعر بحالة من الرضا لتفوقها النوعي عسكريًا واقتصاديًا أيضًا، كانت طهران في حالة عدم الرضا فحاولت تخطي هذا الضعف بمحاولة امتلاك التكنولوجيا النووية ،وهو ما ترفضه الرياض وتصرح بأنها ستطور أسلحة نووية إن فعلت طهران ذلك وجاء ذلك صراحة على لسان ولي العهد محمد بن سلمان، ومن خلال تتبع مؤشرات القوة بين البلدين يلاحظ أن علاقة إيران والسعودية غلبت عليها سمة التوتر بفعل محددات وعوامل حالت إلى الوصول إلى مواجهة مباشرة بينهما، ولكنها لا تخفي حالة عدم الرضا بين البلدين.

<u>بالنظر إلى مؤشرات تحول القوة يمكن ملاحظة النقاط التالية</u>

- تسعى الدولتان إيران والسعودية لتعزيز مقدراتهما الشاملة في إطار التنافس على النفوذ في الإقليم وقد برزت مؤشرات ذلك في حجم الانفاق الدفاعي المتزايد حيث وقعت السعودية خلال السنوات القليلة الماضية صفقات تقدر بمئات المليات، واستوردت من الولايات المتحدة ترسانة من الأسلحة المتطورة، في الوقت نفسه الذي تعمل إيران على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية وخاصة قدراتها الصاروخية، وامتلاك القدرات النووية في محاولة لمواجهة التمييز والهيمنة السعودية التي تتفوق على إيران اقتصاديًا وعسكريًا.

- تعد إيران دولة غير راضية عن التسلسل الهرمي وعن مكانتها ووضعها، تعتقد طهران إن امكانياتها وقدراتها أكبر من المكانة التي تحتلها في هرم القوة الإقليمية، بمعنى آخر تنظر إيران إلى النظام الإقليمي والدولي على أنه لا يتسم بالعدالة ؛لذا فإنها تسعى إلى تغييره لحماية مصالحها من خلال مد نفوذها في المنطقة وفي سبيل تحقيق هذه الغاية أعدت مشروع إقليمي لتكون فيه دولة قائدة ليس على مستوى إقليمها وحسب، لكن على مستوى العالم ككل، بوصفها ممثلة للشيعة خاصة وللمسلمين بشكل عام.
- قد لعب النظام الدولي دورًا بارزًا في التأثير على أنماط التفاعلات الإقليمية الخاصة بكل من إيران والسعودية، حيث كان للعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران دور في حفاظ المملكة العربية السعودية على حالة من التفوق النوعي، في الوقت الذي تسببت فيه العقوبات الأمريكية والعزلة الدولية المفروضة على إيران بوصفها قوة متحدية للنظامين الإقليمي والعالمي قد أسهمت في إضعافها إلى حد كبير، كما تتنافس إيران والسعودية في كسب جهات فاعلة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط، في سوريا ولبنان والعراق واليمن، بينما اعتمدت السعودية أكثر على الحلفاء الرسميين مثل الولايات المتحدة والقاهرة وأبو ظبي.

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني وهو: هل أدى الاختلاف بين النظامين السياسيين الحاكمين في طهران والرياض إلى زيادة حدة التنافس والصراع؟ فقد خلص هذا البحث إلى أن المؤسسة الدينية لها أهمية بالغة في كلا البلدين حيث يعيش النظامان السعودي والإيراني في حالة إنكار لتحديد جذور ومنابع النزاع القائم بينهما بدقة، بينما تقول السعودية أن الطائفية هي العامل الرئيسي، تروج إيران أن أسباب الصراع المتعلقة بالحفاظ على أمنها الوطني والإقليمي. وبات هذا الصراع يتمحور حول بقاء النظام والشرعية ورغبة حكومتي الدولتين في الاضطلاع بدور قيادي في العالم الإسلامي.

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث وهو: هل لعبت التباين الأيديولوجي والثقافي دورًا في زيادة حدة الصراع بين إيران والسعودية؟ واستنادًا إلى النظرية البنائية التي تفترض أن تطابق الأفكار والقيم يفرض الاستقرار ويدعمه ،فعلى الرغم من كون الدولتين إسلاميتين إلا أن التباين الأيديولوجي قد كان له دور مؤثر في التنافس بين إيران والسعودية، فقد انتهجت طهران سياسة خارجية بعد سقوط الشاه في عام 1979 ،راديكالية متطرفة انعكاساً لفكرها السياسي المستند للمذهب الشيعي

اعتبرت نفسها أنها الدولة الإسلامية الحقيقية الوحيدة في العالم، وبالتالي فهي الوصية علي الإسلام وبدى تأثير هذه الايديولوجيا ينعكس علي توجهات سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج العربي خاصة المنطقة العربية عامة، وإلى جانب الخلاف والتباين الأيديولوجي كان لدى طهرات تطلعات للزعامة الإسلامية فمنذ قيام الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة التأسيس الثوري حتي وفاة الإمام الخميني حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي ،ومن جانبها اعتبرت السعودية إن "الأيديولوجية الشيعية وفرت أرضية لسياسة خارجية تصادمية، سرعان ما دخلت في صراع مع الأيديولوجية السنية التي تقودها الرياض، حيث شككت الأيديولوجيتان في شرعية بعضهما البعض، ويمكن القول أن الدين يعد محركًا أساسيًا في عملية التحدي الراهنة التي تبديها إيران لاسيما في مواجهتها للمملكة العربية السعودية، وقد زاد التباين الأيديولوجي من حدة هذا الخلاف.

أما فيما يتعلق بالتساؤل الرابع وهو: هل زيادة النمو التجاري بين إيران والسعودية يقلل من التنافس والصراع؟ فقد حظى البعد الاقتصادي في العلاقات السعودية – الإيرانية بأهمية فائقة، لأن الدولتين تمتلكان موارد طاقة كبيرة، فأصبحت السعودية وإيران، وبفعل احتياطيهما الكبير من النفط، دولتان ربيعيتان تعتمدان على إيرادات النفط، الأمر الذي جعل التقلبات السياسية ذات مردود سلبي أو إيجابي على هذه الإيرادات فأصبح النفط وتسعيره يخضع للتفاعلات السياسية، وكان الأثر كبير على مسارات علاقاتهما التفاعلية بل أن الأمر زاد من حدة التنافس والصراع بينهما، وأما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بينهما فقد كان محدود للغاية لم يرقى لحجم وثراء الدولتين، فمع قطع العلاقات السياسية بين البلدين توقف التبادل التجاري وهو ما تؤكده نظرية التجارة والصراع ، فقد كان التبادل التجاري صغير ومحدود لدرجة أنه لم يمنع تدهور العلاقات السياسية بمعنى آخر أن التبادل التجاري لم يكن كافٍ لرفع تكاليف الصراع بينهما وبالتالي زادت احتمالات التنافس والصراع.

أما بشأن التساؤل الأخير وهو: هل سباق التسلح الدائر بين إيران والسعودية يزيد من احتمالات الصراع؟ في ضوء هذا البحث واعتمادًا على فرضية نظرية سباق التسلح يمكن القول أن هناك حالة عدم الرضا من جانب كلاً من إيران والسعودية ويتضح ذلك من خلال سباق التسلح بين الدولتين ،إذ يعتبر المتغير الأمني من أبرز أولويات السياسة الإيرانية في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكمن ذلك في الشعور المستمر لدى القيادات الإيرانية في العمل الفاعل لجعل إيران ذات

**قوة إقليمية رئيسة خاصة في منطقة الخليج، كونها تملك مقومات جيوسياسية ومصالح استراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولي وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر في التفاعلات الإقليمية والدولية ،فضلاً عن عدم شعور طهران بالأمان نتيجة تواجد القوات الأمريكية في محيطها الجغرافي بالإضافة إلى تمدد خلف الناتو في منطقة آسيا الوسطى، في حين أن المملكة العربية السعودية ترى أن إيران بسياساتها التوسعية تمثل خطراً وجوديًا بالنسبة لها ومتحديًا لنفوذها ومصالحها في المنطقة. فضلًا عن ذلك إن استراتيجية السعودية وإيران لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحاصلة في اختلالات التوازن المستمرة التي تشهدها المنطقة باضطراد، ويحظى البعد العسكري بأولوية ضمن هذه الاستراتيجية لدى الدولتين على حدًا سواء، وقد أجج البرنامج النووي الإيراني مخاوف الرياض ودفعها إلى إنفاق المزيد والمزيد على شراء الأسلحة فوفقًا لمعهد أبحاث السلام في ستوكهولم "Sipri" سجل الإنفاق العسكري للسعودية خلال عام 2012 لوحده ارتفاعا بنسبة 12%.**

**وأخيرًا يمكن القول إن مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية لاسيما بعد الاتفاق الأخير بضمانة صينية مرهون بتحديات جمة، وإن كان في حد ذاته يعد خطوة إيجابية في مسار التهدئة وحل الصراعات والأزمات الإقليمية، لكن البناء عليه سيكون هو التحدي الرئيس ومن هذا المنطلق، فإن أي تسويات محتملة لأزمات المنطقة ستكون مرهونة بالالتزام بتنفيذ بنود هذا الاتفاق، وتعزيز العلاقات بين الرياض وطهران، إلى جانب تفادي أي تأثيرات سلبية سواءًا إقليمية أو دولية قد تحول دون تفعيله على أرض الواقع، فضلاً عن ضبط سلوك الفاعلين من غير الدول المدعومين من طهران المسلحة والفاعلة في دول الصراعات والضغط الإيراني عليها للقبول بمبادرات الحل السياسي.**

## المراجع العربية:

أبو الوفا، هبة الله محسن (أكتوبر2019) "العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة "، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد الرابع– الجزء الأول، ص: ص:278 :269.

أبو الوفا، هبة الله محسن (2020)،" "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى 2001– 2017 "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ص:110.

أجار، نجم الدين (ربيع 2019)،" مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط"، مجلة رؤية تركية، ص: 70.

الجازي، ممدوح بريك محمد (سبتمبر2014)،" النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003:2011 " الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص: ص 68: 69.

خير الله، ميثاق (2008)،" صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية "، مجلة دراسات لإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، مجلد 5، العدد 12، ص: ص: 4: 6.

الدخيل، خالد (6 مايو2017)،" محمد بن سلمان وإيران "، صحيفة الحياة اللندنية.

دريسي، حنان (27 ديسمبر2021) "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدرات سياسية، المجلد 5، العدد 2، ص: 242.

زعلوك، عادل (يناير 2022)،"العلاقات السعودية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين: بين ميزان القوة وتوازن الهويات"، المجلة العلمية لكية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، المجلد 7، العدد 13،،ص، ص :395، 299.

السلمي، محمد بن صقر (10 يوليو 2016)، "مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

سليم، محمد السيد (1998)،"تحليل السياسة الخارجية"، ط2، مكتبة النهضة المصرية، ص332.

سنجر، أشرف (2009)،"تحول توازنات القوى"، سلسلة مفاهيم، الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ص:8

الطائي، عبد الرزاق (30 يونيو2013) "النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية: رؤية مقارنة"، دراسات إقليمية مجلد 9، العدد 30، ص: 275.

العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس (31 مارس 2008) "تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية "، دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد 9، ص: 157.

عديلة، محمد الطاهر (يونيو2016)،" الجدل الليبرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، ص:247.

العريض، صباح (2018)، "المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على التطرف الديني في المنطقة"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 50، ص: 111.

عطوان، خضر عباس والموسوي، صفاء إبراهيم (14 أغسطس 2022) ،"الاعتماد المتبادل وآثره في الأمن العالمي"، مجلة قضايا سياسية العدد 66، ص:87.

فريحات، إبراهيم (2020)،" المصالحة: السعودية وإيران؟ "، في كتاب "العلاقات السعودية والإيرانية في إطار جهود التهدئة وخفض حدة التصعيد في الخليج"، مؤسسة كارنيجي، مشروع سيباد، ص:67.

كشك، أشرف (2005)، "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مجلة محتارات إيرانية، العدد 62، ص: 65.

مابون، سايمون، ويستندج، إدوارد (2020)،" السعودية، إيران: صراعات مستمرة واحتمالات مطروحة "، في كتاب "العلاقات السعودية والإيرانية في إطار جهود التهدئة وخفض حدة التصعيد في الخليج"، مؤسسة كارنيجي، مشروع سيباد، ص:11.

**المراجع الإنجليزية:**

**Armstrong, Shiro (2010), "Interaction Between Trade, Conflict and Cooperation: The Case of Japan and China", Crawford School Asia Pacific Economics Paper No. 386, P:4.**

**Chulov, Martin (4 Jan 2016), "Saudi Arabia cuts diplomatic ties with Iran after execution of cleric", The guardian.**

**https://www.theguardian.com/world/2016/jan/03/saudi-arabia-cuts-diplomatic-ties-with-iran-after-nimr-execution**

**Cordesman, Anthony H. (3Feb, 2014)," Saudi Arabia, Iran, and the "Clash within a Civilization"", Center for Strategic & International Studies.**

**https://www.csis.org/analysis/saudi-arabia-iran-and-clash-within-civilization**

**Gardner, Frank (29 June 2020), "Middle East risks renewed arms race, US warns", BBC.**

**https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53225999**

**Gilinsky, Victor and Sokolski, Henry (Oct, 2019)," The Nonproliferation Gold Standard: The New Normal?", Arms Control Association,**

**Gray, Colin S.(1993), "Arms Control Does Not Control Arms", Orbis, Summer , p:335.**

**Harissi, Mohamad Ali (30 May 2019),” Saudi Arabia calls on Muslim world to reject Iran ‘interference’.**
**https://www.timesofisrael.com/saudi-arabia-calls-on-muslim-world-to-reject-iran-interference/**

**Katzman, Kenneth (29 April 2020), "Iran's Foreign and Defense Policies", The National Security Archive.**
**https://nsarchive.gwu.edu/media/27047/ocr**

**Malsin, Jared, and Said, Summer, and Strobel, Warren P. (23 Dec 2021),"Saudis Begin Making Ballistic Missiles with Chinese Help", The Wall Street Journal.**

**Marcus, Jonathan (18 Nove,2017),” Why Saudi Arabia and Iran are bitter rivals”. BBC.**

**https://www.bbc.com/news/world-middle-east-42008809**

**Marks, Jesse (15 March 2023)," China’s Iran-Saudi Deal May Not Stick ", Foreign Policy.**

**https://foreignpolicy.com/2023/03/15/china-iran-saudi-arabia-deal-gcc-diplomacy/**

**Mengshu, Zhan (19 May 2020),"A Brief Overview of Alexander Wendt’s Constructivism ", E-International Relations.**

**https://www.e-ir.info/2020/05/19/a-brief-overview-of-alexander-wendts-constructivism/**

**Mousavian, Hossein, and Sager, Abdulaziz, (14 May, 2019) "It's Time for the Leaders of Saudi Arabia and Iran to Talk", The New York Times.**

**https://www.nytimes.com/2019/05/14/opinion/saudi-arabia-iran.html**

**Placekk, Kevin (18 Feb 2012)" The Democratic Peace Theory", E-International Relations.**

**https://www.e-ir.info/2012/02/18/the-democratic-peace-theory/**

**Polachek, Solomon (1 March, (1980)," Conflict and Trade", Journal of Conflict Resolution", Vol 24, NO, p:55.**

**Pramono, Sugiarto (2018),"More Guns, Less Butter? China-U.S. Arms Race Behind Southeast Asia's Economic Boom", World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, p.146.**

**Reuters, (3 Jan 2016), "Factbox: Troubled history of Iran-Saudi relations".**

**https://www.reuters.com/article/us-saudi-security-iran-relations-factbox-idUSKBN0UH0PF20160103**

**Safaei, Sajjad (1 Feb 2022)," Saudi Arabia Is Ratcheting Up the Middle East's Arms Race", Foreign policy.**

**https://foreignpolicy.com/2022/02/01/saudi-arabia-is-ratcheting-up-the-middle-easts-arms-race/**

**Singer, Ashraf M. (2008)" The Two-Gap Theory of War: Application of Power Parity and Military Buildup in the Middle East", A Dissertation submitted to the Faculty of the Claremont Graduate University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor Philosophy in the Graduate Faculty of political Sciences, Claremont, California, P:58**

**Strategies Team, (19 Mar, 2023) "The Regional Situation Following the Restoration of Saudi-Iranian Relations", Strategies Think Tank,.**

**https://strategiecs.com/en/analyses/the-regional-situation-following-the-restoration-of-saudi-iranian-relations**

**Tjandra, Cornelia Febriani (19 Nov 2018),"The Logic of Democratic Peace Theory in the Post-Cold War Era", Bina University International Relations.**

**https://ir.binus.ac.id/2018/11/19/the-logic-of-democratic-peace-theory-in-the-post-cold-war-era/**

**Wastnidge, Edward and Mabon, Simon (8 Nov, 2022)," Saudi Arabia and Iran The struggle to shape the Middle East", Manchester University Press.**